

# التقرير اليومي

2007/5/28

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

## قبول الحقائق في العراق (الجزء الأول)

بقلم غاريت ستانسفيلد (شاثام هاوس وجامعة Exeter)؛ شاثام هاوس؛ أيار 2007

### ملخص:

- إنقسم العراق الى قواعد نفوذ إقليمية، وتطورت السلطة السياسية، الأمنية والإقتصادية الى تجمعات سياسية طائفية عرقية أو عشائرية. إن الحكومة العراقية ما هي إلا إحدى ممثلي "شبه الدولة" العديدين. إن تقسيم الحياة السياسية العراقية الى أقاليم ( لأهداف إدارية، خصوصاً)، بحاجة لأن يتم الاعتراف به بصفته سمة محددة لهيكلية العراق السياسية.
- ليس هناك من حرب أهلية في العراق، إنما هناك عدداً من الحروب الأهلية والتمرد تشمل عدداً من المجتمعات والمنظمات المتنازعة على السلطة. أما "الزيادة"، فلا تكبح مستوى العنف المرتفع. كما أن التحسن في مجال الأمن لا يمكن أن يحدث بغضون أشهر.
  - أصبحت الصراعات جزءاً لا يتجزأ من المعتقدات والمبادئ بين العراقيين بما أن إستقطاب الهويات الطائفية والعرقية أخذ يمتد بشكل أعمق من أي وقت مضى الى داخل المجتمع العراقي، مما تسبب بإهتبار التجانس الإجتماعي.
  - إن القضايا الشديدة الأهمية والمثيرة لعدم الإستقرار سوف تتقدم الى الواجهة في العام 2007-2008؛ فقضايا السيطرة على النفط وعلى الأراضي المتنازع عليها بحاجة للحل.
  - لدى كل دولة من الدول الثلاث الرئيسة المجاورة للعراق- إيران، العربية السعودية وتركيا- أسباباً مختلفة لإستمرار عدم الإستقرار هناك. وكل دولة تستخدم أساليب مختلفة للتأثير بالتطورات.
  - هناك حاجة لتقبل هذه الوقائع القاسية الحالية إذا ما كان سيكون للإستراتيجيات الجديدة أية فرصة لمنع الفشل وإهتبار العراق. وسوف يتطلب الحل السياسي شراكة وحوار مع المنظمات التي لديها شرعية شعبية. كما أن الحل بحاجة لأن يكون عبارة عن توافق عراقي بدلاً من أن يكون مقاربة مفروضة إقليمياً أو أميركياً.

## تقدير مستوى المشكلة

لقد حان الآن الزمن الحاسم بالنسبة لمستقبل العراق. فالوضع مستمر بالتهور بشكل لافت، ليس فقط بما يتعلق بدور القنابل المتفجرة والجنث التي يتم العثور عليها في الشوارع، وإنما بالنسبة لطبيعة العنف - بما في ذلك وحشية العنف العراقي - العراقي. إن هذا الإقتتال الداخلي المدمر ربما يكون التهديد الأكبر للتجانس الاجتماعي ومحاوله المحافظة على بعضه، والذي يمكن بناء المستقبل عليه. ويؤكد بعض المحللين على أن مستوى العنف في العراق قد إنحدر في الواقع، وتحديدًا منذ إطلاق عملية الزيادة العسكرية، بقيادة أميركية، والمصممة لتحسين الوضع الأمني في بغداد. وعلى كل حال، وإذا كان بالإمكان استخدام عدد الهجمات التفجيرية كمؤشر، فإنه بالإمكان، منطقيًا، الافتراض بأن الوضع الأمني لا يزال خطيرًا بالقدر الذي كان عليه قبل عملية "الزيادة". فعدد التفجيرات القاتلة المتعددة في العراق بقيت ثابتة في آذار ونيسان 2007، إذ قُتلَ 1500 مدني في نسيان وحده، بحسب مسؤولين عراقيين.

وبرغم أن عدد القتلى المدنيين في بغداد قد إنحدر منذ الزيادة، إلا أن أنشطة القاعدة ومجموعات أخرى أكدت على أن نسب الوفيات الكلية عبر بقية الأراضي العراقية قد إزدادت. بالإضافة الى ذلك، فقد إرتفع عدد الجنود الأميركيين القتلى في العراق منذ كانون الثاني 2007 أيضاً، مع مقتل 104 جندي في نيسان وحده و25 في الأسبوع الأول من شهر أيار. كما يجدر الملاحظة الى أن الميليشيات الشيعية الرئيسة، بما فيها جيش المهدي، قد تبنت أسلوب عمل غير لافت للإنتباه خلال عملية الزيادة. لكن من المرجح جداً أن تعاود الظهور كقوة عسكرية. وكانت عملية الزيادة مسؤولة أيضاً عن قوتين دافعتين آخرين - إخلاء عدد هام من أفراد جيش المهدي من مدينة الصدر، ما جعلها منطقة غير آمنة بدرجة أكبر وسمح للمتمردين العرب السنة بزيادة هجماتهم وإعادة تركيز نشاط التمرد بعيداً عن بغداد وفي مراكز مدنية أخرى تضم كركوك والموصل.

لقد حان الوقت لتقييم الوقائع في العراق. فبالدليل الحالي، تُعتبر هذه الوقائع مقلقة جداً ولا يمكن الافتراض بعد الآن بأن العراق سوف ينجو ككيان موحد. فالسنوات الأربع منذ الإطاحة بنظام صدام كانت، وبعمق، غير ناجحة بالنسبة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق وللحكومة العراقية الجديدة. إن محاولة الإنتقالية للعراق من الديكتاتورية الى الديمقراطية كانت مؤلمة للغاية، ويبدو أن العنف المتعدد الأوجه سوف يستمر ويشتد. ويمكن القول بأن العراق هو على حافة الوصول الى دولة فاشلة تواجه إمكانية الإنهيار والإنقسام. ولا تزال حكومات الولايات المتحدة، بريطانيا والجمتمع الدولي الواسع، منغمسة بتحليلاتها حول العراق، وتحديدًا بالهيكليات السياسية والاجتماعية. وقد قاد هذا الفشل التحليلي الى مواصلة القيام بإستراتيجيات تناسب تصورات مثالية عن الكيفية التي "على" العراق أن يبدو عليها، لكنها إستراتيجيات غالباً غير مُتمثلة للوضع الحالي. فالمطلوب إستراتيجيات مختلفة تكون مبنية على فهم الحقائق التالية:

- تمزق نسيج العراق الاجتماعي.
- ليست هناك حرب أهلية ولا حرب تمرد، وإنما هناك تمرد وحروباً أهلية متعددة بين مختلف المجتمعات والمنظمات؛ هناك أيضاً سلسلة من الممثلين الذين يسعون لتقويض الحكومة العراقية والإطاحة بها وإستلام الحكم مكانها.
- إن القومية العراقية موجودة، لكن لا وجود لقومية "عراقية" متميزة واحدة. فالعراق قد إنقسم الى مناطق تهيمن عليها المجموعات السياسية الطائفية العرقية أو الطائفية، والتي حصلت على قوة أكبر من جراء سيطرتها على الإقتصاد الخلي غير الرسمي.
- لدى القاعدة وجود حقيقي وواقعي جداً في العراق، فهي موجودة في المدن والمراكز الرئيسية وفي شمال البلاد، بما في ذلك بغداد، كركوك والموصل. وبالرغم أن هناك ممثلون محليون يعارضون موقف القاعدة، فإنه من الخطأ المبالغة بقدره الجماعات العشائرية، وكذلك متمردين آخرين، على وقف الزخم الذي يقف خلف عمليات القاعدة في العراق.

- لدى القوى الإقليمية قدرة أكبر من تلك التي للولايات المتحدة أو بريطانيا للتأثير على الأحداث في العراق، وهذا ناشئ من ميراث التفاعل الاجتماعي التاريخي والرابطة الدينية الموجودة، بصرف النظر عن الحدود الدولية للدولة الحديثة.
  - إنّ الحكومة العراقية غير قادرة على فرض سلطتها بشكل متوازن وكامل أو فعال على البلاد. فعلى إمتداد المساحات الضخمة من الأراضي العراقية، ليس للحكومة أية صلة بتنظيم الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. فالحكومة، في أفضل الأحوال، مجرد واحدة من "ممثلي شبه الدولة" الموجودين الآن في العراق.
  - لا يمكن "تطبيع" (جعله طبيعياً) الأمن في العراق بغضون أشهر، وإنما يجب، بدلاً من ذلك، درسه بغضون إطار زمني من عدة سنوات. فإذا ما تم سحب القوات المتعددة الجنسيات، فإن القوى الأمنية العراقية الحديثة الولادة لن تكون قادرة على مكافحة مستويات عدم الأمان الحالية والتغلب عليها.
- وبشكل مثير للجدل، سوف تؤثر التطورات في السنة المقبلة على التوجه السياسي المستقبلي للعراق وسمته بطريقة لم يسبق أن حدثت منذ الغزو في العام 2003. فمنذ العام 2003، كان يتم تصوير كل سنة بأنها ذات أهمية تطويرية. إلا أنّ العام 2007-2008 سيكون، تحديداً، الفترة الحاسمة، لأنّ عدداً من القضايا المثيرة لعدم الإستقرار والتي بحاجة للحل (بما في ذلك الفيدرالية، النفط، والأراضي المتنازع عليها)، من المتوقع، أو المطلوب، الإنكباب على معالجتها. وهذا الأمر يطرح- بالإضافة الى الدليل الذي يشير إلى أنّ التوترات الطائفية قد وصلت الى نسب مرتفعة جديدة وفي الوقت الذي يعتبر فيه الرأي العام الأميركي والسياسي ناقداً أكثر فأكثر لإستراتيجية إدارة بوش في العراق-الى أنه سيتم مراجعة السياسات والإستراتيجيات، أو السعي للعثور على أخرى جديدة، تعكس الحقائق الجديدة في كل من العراق والولايات المتحدة.

إنّ الخيارات المتوفرة أمام الولايات المتحدة والحكومة العراقية محدودة بشدة الآن، وتحديدًا بالنسبة للولايات المتحدة، وهي خيارات ليست سائغة الى حد بعيد، حيث أنّها تتطلب قبول عرض أنطوني كوردسمان الذي يقول بأن "الأمر يعتبر أكثر من محتمل بأن يقوم رئيس فاشل وإدارة فاشلة بترؤس حرب فاشلة، وذلك للمرة الثانية منذ فييتنام".

إنّ هذه الورقة الموجزة تركز على العراق منذ أواخر 2006، وفي نهاية 2008. وهي تنكب على أكثر الجوانب أهمية للحقائق في عراق اليوم، مشددة على مستوى المشاكل الكبير ساعية لإكتشاف الخيارات للتخفيف منها.

### المؤانج

- من المهم الإشارة الى التغيير الواضح باللغة المتعلقة بالعراق، وتحديدًا في الولايات المتحدة. وقد بدأ ذلك في النصف الثاني من العام 2006، حيث توصل المراقبون وكبار الشخصيات العسكرية والسياسية لرؤية المشهد الذي يبدو كئيباً ومحبطاً بشكل متزايد. وبدأت تحل مكان التصريحات السابقة الواثقة بالنصر، تصريحات أكثر حذراً وحتى متشائمة، بالإضافة الى تحذيرات من "أوقات صعبة منتظرة" وإدعاءات أكثر صراحة حتى بأنّ "النصر لا يزال ممكناً"- إنّ عبارات الولايات المتحدة القلقة، كالفشل في العراق، يمكن أن يقوض إدعاءها كوسيط قوة رئيس في منطقة الشرق الأوسط.
- وفي حين لا تزال إدارة بوش متمسكة بالأمل بأنّ بالإمكان تحويل الوضع في العراق، فإنّ المهمات المنتظرة لا توحى بتفاؤل كبير. فهناك 5 وقائع شديدة الأهمية يجب الإقرار بها والإنكباب عليها في عامي 2007-2008.
- الصراع والأمن: الإشراف على، والتوصل الى، حل نهائي لعدد من الحروب الأهلية يعقبه تطبيع الحياة السياسية، الاجتماعية، والإقتصادية على إمتداد البلاد.

- إهتبار النسيج الإجتاعي: ظهور السياسات المبنية على أساس الهوية بصفتها وسائل رئيسة للهوية الإجتاعية والسياسية الذاتية في العراق.
- الفيدرالية: المفاوضات حول الهيكلية الفيدرالية للدولة.
- النفط: صياغة قانون النفط؛ كيف يتفاعل وسط العراق والمناطق مع شركات النفط الدولية وتوزيع العائدات لاحقاً؟
- نقاط الإشتعال: وضع "الأراضي المتنازع عليها"، بما في ذلك تلك المتنافس عليها بين السنة والشيعية حول بغداد، بالإضافة الى بلدات ومناطق مطموع بها من قبل العرب، التركمان والأكراد في الشمال، وتحديدأ في كركوك.

### العثور على طريق للأمن من خلال تعدد الصراعات

في حين يبدو واضحاً أن العراق يجب بالصراعات، يبقى هناك إرباكاً مهماً بخصوص الأسباب ومن هم المتورطين. ويؤكد بعض المراقبين- عراقيو الشتات بشكل رئيس الذين لديهم وجهة نظر رومانسية عن توحيد القومية العراقية- بأن العنف ناشئ عن حقيقة أن العراق واقع تحت الإحتلال وأن ما يُشاهد الآن هو إما هجمات وطنية قومية ضد قوات الإحتلال والحكومة- الدمية، أو أنها هجمات على أساس طائفي تولدت من جراء سياسات الإحتلال الغادرة. ويؤكد آخرون بأن العنف بين المجتمعات في العراق كان لا يزال، دوماً، أمراً محتملاً، وبأن السياسات المبنية على أساس الهوية كانت سمة مشتركة في الحياة العراقية، لكنها كانت معطلة ومعلقة مؤقتاً بسبب الديكتاتورية الحاكمة. إن محاولة تحديد أسباب هذه الصراعات ما هي، الآن، إلا ممارسة أكاديمية فحسب. أما وجهة النظر الأكثر عملائية، فهي الإعتراف بأن هذه الصراعات تمثل نزاعاً على السلطة السياسية، والتي شنت بأماكن مختلفة بين سلسلة من الممثلين الفاعلين وعلى مستويات مختلفة.

وقد وصل مستوى العنف في العراق، ما بين صيف 2006 ونهاية العام، الى مستويات جديدة عالية مرعبة. فالقوات المتعددة الجنسيات لم تكن الهدف الرئيس، بالرغم أنها لا تزال تتكبد الخسائر في صفوفها، بل أن الصراع أصبح ذاتياً وجزئاً لا يتجزأ من المعتقدات والمواقف بين العراقيين أنفسهم، حيث أن مسألة إستقطاب الهويات الطائفية قد وصلت الى أعماق المجتمع العراقي. فالمشكلة أكثر تعقيداً مما يتصور البعض. ومن الضروري، تحديداً، الإعتراف بأنها ليست حرباً أهلية عراقية "واحدة" فحسب، وإنما بأن هناك قوى محرقة ممتدة للصراع تشمل:

- النزاع حول السيطرة على الدولة بين الشيعة والسنة، مع الأكراد الذين يتدخلون "كصناع ملوك" محتملين. أما نتيجة هذا الأمر، فهي حرب أهلية سنوية- شيعية شريرة في بغداد ومحيطها، حيث المؤسسات الأمنية للحكومة العراقية متورطة بها.
- النزاع للسيطرة على شكل الدولة، وما إذا كانت ستكون دولة موحدة أم فيدرالية. وهذا يجعل الأكراد في مواجهة مباشرة مع السنة والداعمون لمقتدى الصدر ويسبب صراعاً بين الصدرين والمنظمات الشيعية الأخرى.
- الصراع الناشئ بسرعة بين الأكراد وغير الأكراد في كركوك، والذي لديه كل الإمكانيات بأن ينعكس في الموصل.
- صراعاً سنياً- أميركياً في وسط وشمال البلاد.
- صراعاً سنياً- سنياً في محافظات الأنبار، نينوى، وديالى، بين القوى العشائرية المرتبطة مع القاعدة وحركات إسلامية راديكالية أخرى.
- صراعاً بسبب إنتشار وتعزيز دولة العراق الإسلامية في بغداد والمثلث السني، بما في ذلك الإنشقاقات بين القاعدة والحركات العراقية الداخلية النامية مثل "أنصار السنة".
- صراعاً شيعياً- شيعياً في النجف والبصرة، وبشكل رئيس بين الصدرين وقوات بدر.
- الإجرام الجامح والمنتشر على إمتداد البلاد.

إن وجود هذا العدد الكبير من الصراعات المتداخلة- بعضها يشمل قوى الدولة- يجعل من الصعوبة بمكان، وإستثنائياً، تعزيز شكل ما من أشكال التطبيع الأمني من دون الإشتراك بإحدى هذه الصراعات أو أكثر. وعلى كل حال، وإذا ما إستمرت بريطانيا والولايات المتحدة بالعمل بإتجاه إنهاء هذه الصراعات بالتعاون مع الحكومة العراقية (وهذا خيار واحد فقط- الخيار الآخر هو ترك العراقيين يحملون خلافاتهم الخاصة)، عندها سيكون هناك حاجة لإستراتيجية جديدة تعترف بالوضع الحالي في العراق، والقوة النسبية للممثلين المختلفين (بمن فيهم المتمردين والصدريين) وأهدافهم وأجنداتهم، وتكون مبنية على أساس سيناريوهات جديدة. ومع وعينا لهذا الأمر، فإن هناك حاجة لأن تكون القضايا الثلاثة عناصر في التخطيط السياسي لمستقبل العراق.

- إستعادة حضور سني، له معنى، الى العملية السياسية، وهذا بحاجة لأن يُعتبر شرعياً من قِبَل جماعات التمرد السني من غير القاعدة.
- الإعتراف بأهمية حركة مقتدى الصدر ذات القاعدة الشعبية الواسعة. إن إستهداف الصدريين يتسبب بمشاكل أكثر مما يحلها.
- التعامل مع وجود المنطقة الكردية العراقية كمكسب بدلاً من التعامل معها كحالة شاذة. فالمطالب الكردية بالحكم الذاتي بحاجة للإعتراف بها بشكل يكون أكثر علانية، بصفتها مطالب مشروعة، بدلاً من إعتبرها قوة محرقة لعدم الإستقرار.

#### - إستحضار السنة

من غير المرجح أن يقوم التمرد السني بالإطاحة بالحكومة الشيعية. ويدرك بعض القادة السنة البارزين، الدينيون والعلمانيون، هذا الأمر بوضوح. وهناك إنقسامات واضحة أيضاً داخل التمرد السنة بين الإسلاميين في الداخل والمنتسبين للقاعدة. كما أن هناك إنقسامات بين الإسلاميين والبعثيين، وهذا يمثل فرصة لمواصلة إستراتيجية تمتد لأولئك الذين يكوّنون عناصر التمرد السني المعارضين لظهور دولة إسلامية عراقية بقيادة القاعدة، والتي تتخوف من نمو النقمة الشيعية ضد السنة بسبب الهجمات المتواصلة والمدمرة التي تحصل. وسوف يتضمن ثمن إستحضار السنة الى داخل العملية السياسية مساومات دستورية تشمل إعادة درس الفيدرالية والآليات الموظفة لتوزيع ثروة العراق النفطية. وفي حين أن الأكراد (وبعض الشيعة) لن يسمحوا بتعديل جوهرى للمواضيع المتصلة بالمؤسسة الفيدرالية، فإن هناك فرصة للتفاوض حول توزيع العائدات النفطية على المناطق السنية.

#### - لا يمكن تجاهل مقتدى الصدر

إن إستراتيجية "الوصول" الى الأفراد الحاليين في حركات التمرد العربي السني يمكن التأسيس لها بتقبل فكرة أن التمرد ليس حالة منفردة وصلبة التكوين، وبأنه لا يزال من الممكن تحقيق الصفقات السياسية. ويمكن لإستراتيجية مشابهة أن تهدئ من التهديد الثاني للأمن العراقي- تزايد راديكالية حركة الصدر بقيادة مقتدى الصدر.

أما حركة الصدر، فقد كانت، وإستثنائياً، سيئة الصورة في الإعلام الغربي. فعالباً ما صُنِفَ أفرادها "بالمتمردين" بنفس الطريقة التي تُصنّف بها مجموعات القاعدة. أما جناحها العسكري، جيش المهدي، فقد كان مستهدفاً من قِبَل القوات الأميركية، البريطانية وكذلك قوات الحكومة العراقية بصفته ميليشيا غير شرعية تقع تحت سيطرة عناصر إيرانية غامضة تعمل على عدم إستقرار العراق وتقتل الجنود الأميركيين والبريطانيين.

لقد كان جيش المهدي، بوضوح شديد، قوة عدم إستقرار في العراق وكان ملتزماً بسلسلة هجمات ضد القوات العراقية وقوات التحالف. وعلى كل حال، لدى مقتدى الصدر دعم شعبي أساسي، ولذلك فإن لديه شرعية سياسية. إنه ليس قائداً لتمرد مسلح فقط بالإمكان تجاهله. كما بإمكان منظمته، رغم أنه زعيم صاحب كاريزما، أن تكون موجودة بدونها. إن مقتدى الصدر عراقي الجنسية، ورغم

مظهره وبعده الشيعي المميز. كما أنّ علاقته مع إيران كانت، وبشكل لافت، صعبة وفضة. وإذا ما كان الآن يسقط شيئاً فشيئاً تحت النفوذ الإيراني، فليس ذلك بسبب إختياره وإنما هو بسبب الضرورة: إذ يتم دفعه للإعتماد على العناصر الأمنية الإيرانية بما يتعلق بالدعم اللوجستي والمالي بسبب إستهداف القوات المتعددة الجنسيات لمنظّمته.

وقد أصبح مقتدى الصدر، وعلى خلاف التوقعات، شخصية ذات أهمية سياسية عميقة. وهذا لأنه يُعتبر من قِبَل كثير من العراقيين بمثابة "فرد منهم"، على خلاف قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، التي تُعتبر متأثرة بشدة بإيران. وفي هذا السياق، تعمل القومية العراقية لصالح الصدر "الوطني"، كما تعمل ضد تصنيف "صنع في إيران"، الذي يلازم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. وإذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا ترغبان بالمحافظة على إعتدال الشيعة بمواجهة الهجمات الإرهابية المدمرة، عندها هناك حاجة للإعتراف بحركة الصدر كسمة أساسية وصامدة في المشهد السياسي العراقي والتي يجب إدخالها أكثر في العملية السياسية.

#### - دعم الأكراد

إن ثالث مجموعة من العوامل المسببة للصراع، والتي هي بحاجة للإنكباب عليها ومعالجتها، تتصل بمؤسسة الدولة و"ملكية" الأرض. أما المسألة ذات الأهمية المحددة، فتتعلق بوضع الأكراد ورغبتهم بجعل منطقة كردستان في شمال البلاد ذات وجود رسمي. وقد عانى الأكراد في الماضي من إعتبارهم ضعفاء سياسياً وتافهين عسكرياً.

على كل حال، لقد تغير الزمن وأصبح واضحاً الآن بأنّ العراق يجب أن يصبح دولة فيدرالية هذا إذا ما كان سينجو، وذلك لسبب بسيط تماماً هو أنه لا يوجد طريقة أخرى لضمان بقاء الأكراد آمنين داخل الدولة.

أما مدينة كركوك، فهي نقطة إشتعال يجب معالجتها لتجنب فك التحالف الكردي- الشيعي في الحكومة العراقية، ولتجنب الوضع غير المستقر، بشدة، أساساً من الخروج عن السيطرة. كما أنّ الموصل تعتبر نقطة إشتعال أيضاً، بالإضافة الى بلدات أخرى فيها نسبة عالية من السكان الأكراد.

#### - مستوى المشكلة

إنّ هذه الصراعات سببها عدد من المشاكل التي تتضمن التراع على السلطة، روايات التنافس عما يعنيه أن "يكون" المرء عراقياً، الكراهية الطائفية العميقة الموجودة لدى بعض المتطرفين في المعسكرين السني والشيعي، العداوات المجتمعية الداخلية بين الجماعات ذات الأهداف السياسية والإيديولوجية المختلفة، إعادة عمل الهيكليات الإدارية، رسم أو إعادة رسم الحدود بين الشعب، وربما يكون الأمر الأكثر صلة بموضوع الصراعات هو السيطرة على موارد الثروات. وبالطبع، فإن من السهل جداً القول بأنّ هناك حاجة لضم السنة والإعتراف بالصدر وإحتضان الأكراد. لكن من الصعوبة، أكثر بكثير، القيام بتخطيط وتدبير هذه الأمور مع معرفة أنّ كل مجموعة من هذه المجموعات لديها أجندة سياسية غالباً ما تكون غير مقبولة للآخرين، وبأنّ كل مجموعة لديها قوى محرّكة داخلية قوية تجعل المسائل أكثر تعقيداً بشكل لا حد له وبأنّ ميراث أربع سنوات من عدم الإستقرار قد يمثل عوائق لا يمكن تذليلها أمام أية عملية تهدف الى تعزيز لم الشمل السياسي.

#### إنهيار التجانس الإجتماعي

لقد أصبح المجتمع العراقي متحولاً الآن بسبب العنف. فالنتائج المترامكة للهجمات التفجيرية، عمليات الخطف، القتل، التهديدات والتخويف، عملت على حل الروابط الهشة التي كانت تمسك بالمجتمع العراقي معاً، لينتهي ذلك بتهجير السكان. أما تأثير ذلك على

الشباب العراقي، تحديداً، فقوي وشديد. وفي حين أن من الصعب للغاية على الناس في الخارج تناول البحث حول هذا الموضوع المطروح في بغداد، فإن كتابات بعض من السنة والشيعة في بغداد تعطي مؤشراً مفيداً- ومقلقاً- عن طبيعة الهوية السياسية في بغداد، وكيف يؤثر مستوى الوحشية المتواصل على الحياة اليومية، وكيف "يُنظر" للآخرين، والأسلوب الذي يسقط فيه أمن المناطق والضواحي في أيدي أولئك الذين يتم وضعهم في أفضل المواقع لنشر القوة محلياً.

إنّ التغيير في محتوى هذه الكتل يُعتبر أمراً لافتاً للنظر. فقد كان الشبان العراقيون يتحدثون، بالكاد قبل سنة، وبشكل مشترك، عن أحلامهم برؤية الأميركيين يرحلون وعن ظهور عملية سياسية عراقية حقيقية. أما الآن، فيميل هؤلاء للسقوط بفئة من أصل إثنين: إما أنهم يرغبون ببقاء الولايات المتحدة لمنع الإتهام النهائي في حرب أهلية "شاملة"؛ أو أنهم يرغبون برحيل الولايات المتحدة للسماح للحرب الأهلية بالاندلاع بالكامل، وهو ما يشكل مستوى الكراهية الطائفية في بغداد اليوم.

ولم يكن لدى الجيل العراقي، من سن 15-25 عاماً، توقعات لتغيرات كبرى عقب الإطاحة بصادم حسين، فقط، وإنما أصبح قاعدة التجنيد الرئيسة للمليشيات والمتمردين. وأشار أحد الصحفيين الى أن " هناك حقيقة معروفة اليوم بأنه في حين يقوم الجنود الأميركيون، بين فترة وأخرى، باغتصاب فتيات بعمر 15 عاماً، فإنهم لا يزالون أكثر جدارة بالثقة، في النهاية، من أي جندي عراقي من أي مكان. ففي حين يقرع جندي أميركي بابك للبحث، فإنك تقول "شكراً لله"، ولكن عندما يقوم العراقيون بالشيء نفسه، فإنك تنهار بسرعة. تناسوا كل ما يخص أولئك الصحفيين العراقيين والعرب الذين يعيشون في الخارج، والذين لم يكونوا في العراق مؤخراً، فإنهم لا يعرفون كيف يبدو الوضع- فالعراق مات- نحن نعيش عصراً جديداً وواقعياً جداً من الطائفية.

وهناك سوق تجارية الآن للطائفية العراقية على YouTube، والتي ينشرها كل من السنة والشيعة، والتي تدعو الى الالتزام بسلسلة كاملة من الأعمال البربرية مقابل فيديو آخر موجود حول أسوأ الممارسات الوحشية التي تمت ضد الشيعة من قِبَل نظام صدام و كذلك للنشاطات "فرق الموت" الإجرامية المدعومة من قِبَل الحكومة الشيعية.

عندما يتم تقييم مستوى الوحشية اليومية في العراق، فإنه يصبح من الملائم أكثر مشاهدة مستقبل العراق وذلك بما يتعلق بأمثلة أخرى لصراعات مجتمعية أدت الى ممارسات وحشية كرواندا والبوسنة، بدلاً من محاولة إستحضار ذكريات عمرها نصف قرن من الفترة القومية العلمانية الذهبية المزدهرة. وبالواقع، فإنّ التاريخ، أو "تاريخ القرن العشرين" بشكل أكثر دقة، ليس ذا صلة كبيرة عندما ناقش مستقبل العراق، وذلك نتيجة التأثيرات التحولية العميقة للعنف منذ العام 2003. فالعراق، نتيجة ذلك، أصبح "مناطقياً- بمعنى أنّ القوة السياسية قد تطورت من بغداد وبأنّ القادة المحليين قد تبنوا الآن أدواراً مرتبطة عموماً بالدولة تدخل مباشرة بالسيطرة الأمنية المحلية والاقتصادية والتفاعل مع قوات التحالف. ففي العام 2007، وحده، يمكن ملاحظة الأنموذج التالي:

- تقع مكاتب حاكم المدينة، في البصرة، تحت سيطرة حزب الفضيلة والجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.
- يعمل جيش المهدي في منطقة مدينة الصدر في بغداد كسلطة دولة.
- في الشمال، يمارس كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني السلطة بشكل تام، وذلك من خلال الحكومة المحلية الكردية.
- يبدو أنّ دولة العراق الإسلامية تظهر ككيان مؤسسي في مناطق الأنبار والمثلث السني.

وكانت نتيجة تجزئة الدولة والمجتمع إحدار السلطة لصالح الخليات والمليشيات والتشدد بالهويات المجتمعية. أما المشكلة بالنسبة لصناع السياسة الراغبين بتعزيز دولة مركزية، فتتعلق بالقوة السياسية التي ما أن تتطورت الى الخليات وأصبحت الهيكليات السياسية المحلية مفوضة

ومتحصنة، حتى أصبح من الصعوبة تعزيز "إعادة مركزة" تلك السلطة طوعاً. وبدلاً من ذلك، فإنّ الطريق الى الأمام، المتوقع بشدة، يمكن أن يكون:

- الإعتراف بالإنقسامات الموجودة الآن داخل المجتمع العراقية على أنّها إنقسامات شبه دائمة، على الأقل؛ و
- بدلاً من ذلك، القيام بتعزيز صيغة حكومة عراقية قوية ومركزة (التي يمكن أن تؤدي الى عدم تنافس أبداً على السلطة كما كانت التوجهات حتى الآن)، وذلك لجعل الإتفاقيات المحلية الناشئة رسمية وذلك من خلال بنود دستورية تقدر الفيدرالية.



Research Services Group  
[ResearchServices.Group@gmail.com](mailto:ResearchServices.Group@gmail.com)